



GLOBAL ORGANIZATION OF PARLIAMENTARIANS AGAINST CORRUPTION
ORGANISATION MONDIALE DES PARLEMENTAIRES CONTRE LA CORRUPTION
ORGANIZACIÓN MUNDIAL DE PARLAMENTARIOS CONTRA LA CORRUPCIÓN
المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

المؤتمر الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

25-29 تشرين الثاني/نوفمبر 2013

مدينة بنما - بنما

التقرير النهائي

مقدمة

إستضاف مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بين الخامس والعشرين والتاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 2013، المؤتمر الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مدينة بنما- بنما. وتتماماً كما جرى في السنوات الماضية، دُعيت المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد الى استضافة منتدى البرلمانيين الذين انعقد في السابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 2013. كما نالت المنظمة صفة مراقب رسمي في مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية.

ينعقد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد كل سنتين. ومنذ إنشاء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، يدعوها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الى استضافة منتدى البرلمانيين على هامش الاجتماع الرسمي. وخلال مؤتمر الأطراف الأول الذي انعقد في الأردن في العام 2006، سلّطت المنظمة العالمية وفرعها في المنطقة العربية (منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد") الضوء على خطة عمل برلمانية دعماً للاتفاقية. وتعاون المنتدى الثاني للبرلمانيين، الذي نُظّم في نوسا دوا في اندونيسيا في العام 2008، مع مركز U4 للموارد المناهضة للفساد ودعا البرلمانيين الى التعبير عن إرادة سياسية وطنية أقوى من أجل محاربة الفساد وتعزيز الهيئات التي تمارس الرقابة على أنشطة الحكومة. وفي العام 2009 في قطر، حدّد البرلمانيون أساليب تتيح لهم إشراك المواطنين والمجتمع المدني في الترويج للشفافية. كما أطلق المنتدى، في تلك السنة بالذات، دليلاً طوّره الفرع العربي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد (منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد") لمساعدة البرلمانيين في المنطقة على المصادقة على الاتفاقية وتطبيقها على المستوى الوطني. وفي العام 2011، استمرت المنظمة في تأمين دعمها للمؤتمر المنعقد في المغرب وقد اعتبرت أنه يتعيّن على البرلمانيين الحرص على توفّر آلية استعراض سنوية وعلى رفع تقرير آلية الاستعراض هذه الى البرلمان وتقاسمه بطريقة شفافة ومفتوحة.

وتُعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أحد الصكوك الدولية التي ناصرت المنظمة من أجلها خلال العقد الأخير. وقد حظيت هذه الاتفاقية الاستثنائية بتوافق آراء دولي من قبل 168 بلداً في كل مناطق العالم. وتركز الاتفاقية على ما يتعيّن على الدول القيام به للتصدّي للفساد في مجال الوقاية والتجريم والتعاون الدولي واستعادة الموجودات والمساعدة التقنية.

ويعود دعم المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد للاتفاقية الى حفل التوقيع عليها الذي جرى في المكسيك في العام 2003. وكانت المنظمة قد دعت الأمم المتحدة والأطراف الموقعة الى إشراك البرلمانيين في إطار عمل الاتفاقية، حرصاً على تطبيقها الفعّال. وروجت المنظمة بنشاط للاتفاقية خلال الفعاليات الوطنية والاقليمية والدولية. وفي العام 2006، أنشأت المنظمة فريق العمل العالمي المعني باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي يؤمّن الدعم في مجال بناء القدرات بين البرلمانيين من أجل تطبيق الاتفاقية.

المنتدى الخامس للبرلمانيين

خلال المنتدى الخامس للبرلمانيين ضد الفساد، الذي كان عنوانه *المشرعون الوطنيون والقانون الدولي في النضال من أجل المساءلة*¹، جمعت المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد 81 برلمانياً ومراقباً من 33 بلداً للمشاركة في نقاشات حول دور المشرعين والتحديات التي يواجهونها في مجال المساءلة. وقد تمثّل في هذا اللقاء ثلاثة وعشرون فرعاً من الفروع الوطنية للمنظمة¹. وسُجّل خلال هذا اللقاء الحضور الأكبر خلال منتدى البرلمانيين حتى تاريخه ومشاركة الوفد الأكبر في مؤتمر الدول الأطراف الخامس في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

تألّف المنتدى الخامس للبرلمانيين² من جلسّتين عامّتين. وكان الهدف منه توسيع التمثيل البرلماني في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتعزيز فهم الشعوب ودعمها للاتفاقية، والتركيز على قدرة الاتفاقية على تعزيز المساءلة العامة من خلال ممثّلين عامين.

افتتح رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، ريكاردو غارسيا سيربانتييس، المنتدى مرحّباً بكل المشاركين ومقدّماً الجلسّتين اللتين ستليان جلسة الافتتاح. وقال السيد سيربانتييس في مداخلة إنه لو تمكّن المشرعون من اقتباس فكرة واحدة من هاتين الجلسّتين من أجل تحسين الوضع السائد في بلدانهم، لشعرت المنظمة بالرضا.

¹ البانيا، الأرجنتين، أذربيجان، بنين، البرازيل، كندا، السلفادور، غانا، إندونيسيا، كينيا، لبنان، ماليزيا، المكسيك، المغرب، ميانمار، فلسطين، البيرو، جنوب السودان، تيمور لشتي، ترينيداد وتوباغو، أوغندا، اليمن، زيمبابوي.

² أنظر الملحق أ للإطلاع على جدول الأعمال المشروح

الجلسة 1: تحسين المساءلة الديمقراطية عالمياً

بالتعاون مع معهد البنك الدولي، عرّفت الجلسة الأولى التي حملت العنوان التالي "تحسين المساءلة الديمقراطية عالمياً" المشاركين الى بعض المسائل الرئيسية المتعلقة بالرقابة وأتاحت المجال أمام المشاركين لمناقشة تحديات المساءلة، وهيكلية اللجان، وكيف يتصدى المشرعون في مختلف الأنظمة للتحديات التي يطرحها وجود سلطة تنفيذية قوية. خلال هذه الجلسة أيضاً، أُطلق دليلٌ طوّره المنظمة ومعهد البنك الدولي تحت عنوان "تحسين المساءلة الديمقراطية عالمياً: دليل للبرلمانيين حول رقابة الكونغرس في الأنظمة الرئاسية"، وهو دليل يدعم المسؤولين المنتخبين في أنظمة الكونغرس في مهمتهم الرقابية. وقد جاء هذا الكتاب نتيجة عمل مجموعة دولية استضافتها المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، ومعهد البنك الدولي، ومكتب البرلمان الأوروبي للترويج للديمقراطية البرلمانية.

وقدّمت أمينة سرّ مجلس إدارة المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، ماري كينغ، نظرةً شاملة مقتضبة عن المنظمة. وشرحت أن الدفع وراء إعداد الدليل وإنشاء مجموعة الدراسة الدولية أتى من أعضاء المنظمة في الأنظمة التي تعتمد الكونغرس، إذ أعربوا عن اقتناعهم بأن الأدبيات المتوفرة حول الفساد لا تلبي حاجاتهم بشكل مناسب.

وشرح المتحدث الأول، وهو رئيس فريق العمل العالمي المعني باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، السيد قمارودين جعفر، أهمية الاتفاقية وكيف يمكن أن يحسّن البرلمانيون الرقابة من خلال الحرص على امتثال تشريعاتهم للمعايير الدولية - مثل الاتفاقية. ودعا البرلمانيين الى الترويج للاتفاقية في بلدانهم.

كما سلّط الأضواء على مورد مفيد آخر طوّره المنظمة - وهو أداة تقييم مناهضة الفساد للبرلمانيين - بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل مساعدة المشرعين في تقييم امتثالهم للاتفاقية. وأشار السيد جعفر الى أن الأداة تضمّ مجموعة من الأسئلة أو قوائم التحقّق التي تتيح الإجابة عليها تحديد الثغرات في مساهمة البرلمان الفعّالة في تطبيق الاتفاقية. واعتبر أن تحديد الثغرات الأكثر جديةً سيفضي الى وضع خطط لتعزيز إجراءات مكافحة الفساد في برلمان ما، بفضل تحسينات مستهدفة في التشريع والرقابة الممارسة على السلطة التنفيذية ومراقبة الموازنة وحماية معايير السلوك في الحياة العامة، وفق الحالة.

وقام المتحدث الثاني، وهو رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، ريكاردو غارسيا سيربانتييس، بتقاسم تجربته في المشاركة في مجموعة الدراسة العالمية. وشجّع المشرّعين على إدخال تغييرات متى دعت الحاجة الى ذلك والمساهمة في تعزيز الرقابة في بلدانهم. وشدد على أهمية استخدام المواد التي تعدّها المنظمة دعماً لهذه التغييرات، مركزاً على أهمية العمل والمبادرة.

ومن جهته، أشار الدكتور ريكاردو بيليزو، وهو مستشار في مجموعة الدراسة العالمية شارك في صياغة الدليل، الى أن الكتيّب يشتمل على منظور عمليّ ساهم في وضعه المشرّعون من خلال مجموعة الدراسة. وقد أتاح إشراك المشرّعين للمستشارين تحويل النظريات حول الرقابة الديمقراطية الى توصيات عملية يمكن أن يطبّقها المشرّعون مباشرةً من أجل التخفيف من حدّة الفساد. واعتبر أن للرقابة أثراً مباشراً على الاستقرار السياسي وعلى قدرة المشرّعين على ممارسة الرقابة. ونشير في هذا الصدد الى أن الدليل يشتمل على ملحق سهل الاستخدام عن الرقابة التشريعية من أجل معرفة الى أي مدى يتمتع برلمان ما بالأدوات التي تخوّله ممارسة الرقابة وتحديد نقاط القوّة والضعف.

وطرح المشاركون مجموعةً من الأسئلة بشأن تحسين الرقابة في أنظمتهم. وحثّهم المتحدثون على تنظيم ورش عمل قطرية تتمحور حول مواضيع محدّدة من أجل التصديّ لإهتماماتهم الفردية. كما شجّعوا البرلمانيين على المساهمة في تنفيذ قوانين محاربة الفساد المتوقّرة بدل المساهمة في الإبقاء على أنظمة تؤدي الى استدامة الممارسات الفاسدة.

الجلسة 2: الطريقُ قُدماً لمقاواة الفساد السياسي

أقامت المنظمة العالمية للبرلمانيين ضدّ الفساد شراكةً مع منظمة الشفافية الدولية وتحالف إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والانتربول والأكاديمية الدولية لمحاربة الفساد من أجل استضافة الجلسة الثانية المعنونة "[الطريقُ قُدماً لمقاواة الفساد السياسي](#)". ناقشت الجلسة ما إذا أمكن اعتبار أعمال الفساد الكثيرة الخطورة جرائم ضد القانون الدولي. وتحضيراً للجلسة، قامت المنظمة العالمية بتوزيع ورقة مناقشة بعنوان "[مقاواة الفساد السياسي كجريمة دولية](#)" تعرض للخيارات المتعدّدة التي يمكن أن تعتمدها الأسرة الدولية من أجل اتهام مرتكبي جرائم الفساد.

ألقى رئيس هيئة الادعاء الأول والسابق في المحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، كلمة رئيسة إستند فيها الى تجربته في المحكمة ليشرح أنه مستعدٌ لدعم احتمال تعديل نظام روما الأساسي، على الرغم من أنه يعتبرها مهمةً طويلة الأمد. وشجّع فكرة استخدام قوانين وطنية ذات امتداد دولي وأعطى أمثلةً محدّدة، لا سيّما القانون الأميركي الخاص بالممارسات الأجنبية الفاسدة وقانون دود-فرانك الجديد. وشدّد السيد مورينو أوكامبو أيضاً على أهمية تعزيز التعاون بين الوكالات الوطنية المختصّة بإنفاذ القوانين والمنظّمات الدولية، ذاكراً في هذا الصدد مثال قضية س.ن.سي- لافالين SNC-Lavalin. وختم مداخلة باقتراح إنشاء مجموعة استشارية دولية تقدّم المساعدة لأعضاء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد في الحالات الخاصة التي يواجهونها.

وتحدّث بعد ذلك المدير التنفيذي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، أكاش ماهاراج، الذي ذكر أن أعضاء المنظمة كلّفوا بالاجماع منظّمتهم السعي الى اعتبار الفساد السياسي جريمةً في القانون الدولي، وذلك خلال المؤتمر العالمي الأخير للمنظمة العالمية الذي انعقد في مانيفلا في الفلبين في شباط/فبراير 2013. وأكد أن البرلمانيين شعروا بوضوح بأن بعض أشكال الفساد تتسم بخطورة كبيرة لدرجة أنه يُفترض محاكمة مرتكبي الفساد السياسي دولياً. وتوقّف السيد ماهاراج عند الخيارات التي عرضتها ورقة المناقشة، معتبراً أن الأسرة الدولية يجب أن تلاحق الفساد السياسي من خلال مجموعة من الأساليب، لا سيّما المحاكم الوطنية والاقليمية والدولية، أو من خلال استحداث آلية جديدة. واستعرض حسناً كل من هذه الخيارات وسيئاتها وركّز على ضرورة المناصرة وإنشاء آلية تتيح مقاضاة مرتكبي الفساد.

بدأ خوسي كارلوس أواغاز، وهو عضو في مجلس إدارة منظمة الشفافية الدولية ومحامٍ متخصص في مجال مكافحة الفساد في بيرو، عرضه بالتركيز على أن الاستراتيجية الأخيرة لمنظّمته تسلّط الضوء على محاربة الإفلات من العقاب. وتعمل المنظمة على إنشاء هيئة مستقلة مسؤولة عن التحقيق في الفساد ومقاضاته. وفي حين أكّد السيد أواغاز أنه يدعم دعماً كاملاً اعتبار الفساد السياسي جريمة ضدّ الإنسانية، غير أنه يفهم الحقائق السياسية التي قد تجعل من الصعب بمكان تطبيق ذلك على أرض الواقع. ويأيد وجهة النظر التي تعتبر أن الفساد السياسي يضرّ برفاه المواطنين ودعا الى تصنيف هذه الجريمة كالتالي: سوء استخدام النفوذ

من قبل مسؤولين رسميين رفيعي المستوى يشمل مبالغ طائلة من المال، والوقوع الاجتماعي السلبي الكبير، والانتهاكات المنهجية التي لا تستطيع السلطات معاقبتها أو لا ترغب في ذلك. ودعا السيد أوغاز الى إطلاق حملات من حول العالم تتصدى للإفلات من العقاب المرتبط بالفساد السياسي. كما شجّع على استخدام الولاية القضائية العالمية من أجل التقدم في هذا المجال. وأبدى استعداده لمتابعة هذا النقاش والتركيز على استراتيجية محدّدة أكثر.

أقرّ المدير المساعد للمديرية الفرعية لمكافحة الفساد في الانتربول، جاغاناثان سارافاناسامي، بغياب إجراءات ومعايير مقارنة محدّدة لمحاكمة الفساد السياسي. وركّز على أهمية اعتماد مقارنة وقائية، معتبراً أيضاً أن الأسرة الدولية تفتقر الى مهارات تحقيق فعّالة وأدوات تتيح تبادل المعلومات الآمن أو التنسيق في مجال التحقيقات بين ولايات قضائية مختلفة. وشرح الأداة الأخيرة في هذا المجال -المنصة العالمية لضباط الاتصال- وهي أداة على الخطّ تتيح لـ 184 ضابط اتصال في 100 بلد تنسيق جهودهم في مجال التحقيق. وتتضمّن هذه المنصة قاعدة بيانات متعدّدة الولايات القضائية حول استرداد الموجودات. وختم معتبراً أنه مع اعتماد الانتربول إطار عمل محدّد، لم يبقى سوى التزام المجتمع الدولي بتشغيله.

مهّدت هذه العروض الطريق لنقاش شيق حول التحديات التي يواجهها أعضاء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد في محاولتهم الآلية الى محاكمة الفساد السياسي على المستوى الوطني. وركّز أعضاء من البرازيل وكينيا وتيمور لشتي وزمبابوي على أهمية وضع آلية دولية لمساءلة المذنبين. فقد أثبتت الصكوك الوطنية فشلها بسبب الفساد المتجذّر على أعلى المستويات الحكومية. وفي حين اعتبر المشاركون أن استحداث آلية دولية هو هدف طويل المدى وأن مقارنة واحدة قد لا تثبت فعاليتها، أعربوا عن دعمهم الواسع للمضي قدماً ومقاضاة الفساد السياسي باعتباره جريمة ضد الإنسانية.

وأعرب أعضاء المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد عن دعمهم للإعلان³ الصادر عن منتدى البرلمانيين والذي تعهد فيه أعضاء المنظمة القيام بما يلي:

- تشجيع الدول على سنّ قوانين تدرج جرائم الفساد السياسي ضمن الولاية القضائية العالمية وتنفيذها، ضمن صلاحيات وكالات إنفاذ القانون الوطنية والمدّعين الوطنيين والمحاكم الوطنية،
- تشجيع المحاكم الإقليمية على القبول بصلاحيات محاكمة جرائم الفساد السياسي التي ارتكبت في منطقة مسؤوليتها الجغرافية وعلى تنفيذها،
- تشجيع الدول والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية على اعتبار جرائم الفساد السياسي جرائم ضد المجتمع البشري برمته وهي تنتهك القواعد الأمرة والقانون الدولي
- تشجيع الدول والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية على الاعتراف بأن جرائم الفساد السياسي هي جرائم ضد الانسانية
- تشجيع الدول والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية على تطوير آليات دولية إضافية من أجل القبض على مرتكبي جرائم الفساد السياسي ومقاضاتهم ومحاكمتهم وإصدار أحكام بحقهم.

وتولّى مدير شعبة شؤون المعاهدات في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، جون سانداج، إلقاء الكلمة الختامية التي أشاد فيها بدور المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد في تأمين منصة للبرلمانيين من أجل المشاركة في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما هنأ المنظمة على تمثيلها بأكبر وفد في المؤتمر، متطلّعا الى استمرار التعاون معها في المستقبل.

³ أنظر الملحق ب للإطلاع على نصّ الإعلان الكامل

خطاب رسمي خلال الجلسة العامة

سنحت أمام المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، بصفتها مراقب رسمي في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فرصة إلقاء كلمة للمرة الأولى خلال المناقشة العامة في الجلسة الرسمية العامة. وقد تحدّث رئيس المنظمة، ريكاردو غارسيا سيربانتييس، نيابةً عن المنظمة. فركّز في مداخلته على أن البرلمانيين أنشأوا المنظمة إستناداً إلى فكرتين رئيسيتين من أجل الوقاية من الفساد ومحاربتة. تقضي الفكرة الأولى بضرورة تعزيز قدرة المؤسسات التشريعية والثانية على استعادة الشرعية والثقة في السلطات المسؤولة عن الانفاذ. والمنظمة، منذ إنشائها، لم تتوانى عن التنديد بالفساد بكل أشكاله لأنه ينتهك حقوق الانسان الأساسية وله تأثير سلبي للغاية على الأشخاص المهمّشين. وختم مداخلته بالتشديد على ضرورة تعاون الحكومات مع البرلمانيين من أجل ضمان التنفيذ الفعّال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

إشراك المجتمع المدني

خلال التحضير للمؤتمر الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واثناء المؤتمر، قضى الهدف الثاني للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد والذي لا يقلّ أهميةً عن الأول ببذل جهود مشتركة مع تحالف المجتمع المدني من أجل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. والتحالف هو شبكة عالمية تضمّ أكثر من 350 منظمة من المجتمع المدني في أكثر من 100 بلد تلتزم بالترويج للمصادقة على الاتفاقية وتنفيذها ورصدها. وقد روّجت المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، بصفتها مراقب خاص في التحالف، في أوساط أعضائها والدول الأعضاء لمسألة الشفافية في الإفصاح عن المُلْكِيَّة. وبقيادة المنظمة العالمية للنزاهة المالية، عملت المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد مع أعضائها على صياغة مصطلحات تتعلّق بالتشريعات الخاصة بالملكي الموجودات المنتفعين منها في القرارين المتعلّقين بالوقاية واسترداد الموجودات. وقد تحدّث عضو فريق العمل العالمي لمكافحة تبييض الأموال، السيد روي كولن، عن المسألة خلال اجتماع نظّمته "مبادرة استعادة الموجودات المسروقة" بعنوان: *بناء الثقة وتعزيز العمل*

الجماعي- شراكات من أجل استرداد الأموال المنهوبة . ونتج عن هذه الأنشطة مصطلحات أكثر قوة مما كان متوقفاً بشأن مسألة الشفافية في الإفصاح عن الملكية في كلا القرارين⁴.

التواصل

شكّل المؤتمر الخامس للدول الأطراف في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مناسبةً أولى في تاريخ المؤتمر سمحت للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بإثبات وجودها من ناحية التواصل. فقد أقامت المنظمة مكتباً يزود المشاركين بمعلومات عن المنظمة والموارد. وساهمت المنظمة أيضاً في التحفيز على المشاركة في المنتدى من خلال توزيع نشرات إعلانية على المشاركين ووسائل الإعلام.

وقد هدفت أنشطة التواصل المتزايدة خلال المؤتمر، من بين أمور أخرى، الى زيادة وجود المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد في وسائل الإعلام. فبالتعاون مع التحالف من أجل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تمكّنت المنظمة من تأمين مقابلة على برنامج إخباري صباحي لرئيسة فرع المنظمة في الأرجنتين، بولا بيرتول، ومتحدثين في جلسة الفساد السياسي هما السيد مورينو أوكامبو والسيد أواغاز. الى ذلك، أجرى رئيس المنظمة، ريكاردو غارسيا سيربانتييس، العديد من المقابلات عبر الهاتف مع وسائل إعلام محلية.

ونشر كلٌّ من موقع مؤسسة طومسون- رويترز Thomson Reuters على شبكة الإنترنت والهاتفغتون بوست Huffington Post ومدونة التحالف من أجل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد⁵ مقالات عن منتدى البرلمانيين وعن جهودنا الآيلة الى مقاضاة الفساد السياسي. كما سلّط العامود الشهري للمقالات التي

⁴ http://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/COSP/session5/Resolutions_and_decisions.pdf

أنظر الملحق ج للإطلاع على نص خاص حول المالكين الحقيقيين في القرارين حول "استرداد الموجودات" و"الوقاية"

⁵ أنظر الملحق د لإيجاد روابط الى المقالات

تستحق القراءة في National Endowment for Democracy على ورقة المناقشة التي أعدتها المنظمة بعنوان مقاواة الفساد السياسي كجريمة دولية. وساهمت المنظمة أيضاً في النشرة اليومية للتحالف.

الملحق أ – جدول الأعمال المفصل

المنتدى الخامس للبرلمانيين

لك لسندع مذكورهم م وفق نمذ مذكورهم في مذكورهم ل م آج مذكورهم ل مذكورهم

27 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، من الثالثة حتى السادسة مساءً

مركز أتلابا للمؤتمرات، مسرح لا هواكا

مدينة بنما - جمهورية بنما

جدول الأعمال	
الوقت	الوصف
16:30 – 15:00	<p>الجلسة 1: تحسين المساءلة الديمقراطية عالمياً</p> <p>سوف تركز هذه الجلسة على مسائل تتعلق برقابة الكونغرس وتعرض النتائج الرئيسية التي توصلت اليها مجموعة الدراسة الدولية حول الرقابة والمساءلة في الأنظمة الرئاسية وشبه الرئاسية، التي تشكلت بالشراكة مع معهد البنك الدولي ومكتب الترويج للديمقراطية البرلمانية في البرلمان الأوروبي. وستعرف المشاركين الى بعض أهم المسائل ذات الصلة بالرقابة وتتيح للمشاركين مناقشة تحديات المساءلة وهيكلية اللجان وكيفية تصدي البرلمانيين في أنظمة مختلفة للتحديات التي يفرضها وجود سلطة تنفيذية قوية.</p> <p>المتحدثون:</p> <ul style="list-style-type: none"> السيد قمارودين جعفر، رئيس فريق العمل العالمي المعني باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد السيد ريكاردو غارسيا سيربانتييس، رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد الدكتور ريكاردو بيليزو، مستشار رئيس في الشؤون التشريعية، معهد البنك الدولي <p>الميسرة: السيدة ماري كينغ، عضو في مجلس إدارة المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد وأمينة سر المجلس</p>
17:55 – 16:30	<p>الجلسة 2: الطريق قداماً لمقاضاة الفساد السياسي</p> <p>ستناقش هذه الجلسة ما إذا كان ينبغي اعتبار أعمال الفساد الأكثر خطورة جرائم ضد القانون الدولي. فالفساد يقتل أشخاصاً أكثر من الحرب والمجاعة معاً، غير أن أسوأ المرتكبين غالباً ما يتمكنون من استخدام ثروتهم غير المشروعة ونفوذهم لتجنب العدالة المحلية. هل تستطيع الأسرة الدولية استخدام المؤسسات الدولية القائمة من أجل مقاضاة مرتكبي الفساد السياسي؟ هل يجب أن تستحدث الأسرة الدولية صكوكاً قانونية دولية جديدة من أجل وضع حدٍ لإفلات أسوأ المجرمين في العالم من العقاب؟ ستقدم هذه الجلسة تحليلاً مستنداً الى الوقائع للفرص والتحديات.</p> <p>المتحدث الرئيس:</p> <ul style="list-style-type: none"> السيد لويس مورينو أوكامبو: رئيس هيئة الادعاء الأول والسابق في المحكمة الجنائية الدولية <p>المتحدثون:</p>

<ul style="list-style-type: none">• السيد خوسي أوغاز، عضو في مجلس إدارة منظمة الشفافية الدولية• السيد جاغاناثان سارافاناسامي، المدير المساعد للمديرية الفرعية لمكافحة الفساد في الانترنت• السيد أكاش ماهاراج، المدير التنفيذي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد <p>الميسر: السيد مارتن كروتنر، عميد الأكاديمية الدولية لمحاربة الفساد وأمينها التنفيذي</p>	
<p>كلمة الختام:</p> <p>السيد جون سانداج، مدير شعبة شؤون المعاهدات، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة</p>	18:00 - 17:55

الملحق ب

إعلان المنتدى الخامس للبرلمانيين

27 تشرين الثاني/نوفمبر 2013

المنعقد بالتزامن مع المؤتمر الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

نحن برلمانيو العالم الممثلين في المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد والمجتمعين في المنتدى الخامس للبرلمانيين الذي ينعقد بموازاة المؤتمر الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (الاتفاقية) في مدينة باناما في باناما في السابع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر 2013،

نشفي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي صادقت على الاتفاقية،

نذكر ونجدد دعمنا الدائم لاعتماد الاتفاقية والمصادقة عليها وتنفيذها على المستوى العالمي، وهو دعم لطالما عبرنا عنه خلال مننديات البرلمانيين التي تتعدد بمناسبة انعقاد كل مؤتمر للدول الأطراف منذ أن رأيت الاتفاقية النور،

نشجب الأذى والعذاب والآلام غير المقبولة التي يتسبب بها الفساد والتي تطال الأفراد والمؤسسات والمجتمعات والدول وخير البشرية جمعاء،

نقرّ بمسؤولياتنا كممثلين عن شعوب العالم عن محاربة الفساد بكل أشكاله من خلال الدفاع عن سيادة القانون ووضع حدّ للإفلات من العقاب وتحمل المسؤوليات المنصوص عليها في الاتفاقية،

ونعترف أيضاً بأن للفساد السياسي، الذي هو أشدّ أنواع الفساد، آثاراً قاسية على الرفاه المادي والفكري للشعوب كافةً وعلى نزاهة الأنظمة الدولية، ذلك أنه يطال بشكل جدّي الكرامة الانسانية وحقوق الإنسان العالمية، ما يشكّل صدمةً بالنسبة الى ضمير مجموعة الأمم ولا يمكن بالتالي السماح له بالإفلات من العدالة.

بناءً عليه، نعتزم تشجيع الدول على إصدار قوانين تضع الفساد السياسي تحت الولاية القضائية العالمية وعلى تنفيذها، في إطار مسؤوليات وكالات إنفاذ القانون الوطنية والمدّعين الوطنيين والمحاكم الوطنية فيها،

نعتزم أيضاً تشجيع المحاكم الاقليمية على القبول بولاية محاكمة جرائم الفساد السياسي التي ارتكبت في مناطق مسؤوليتها الجغرافية وعلى تطبيقها،

كما نعتزم تشجيع الدول والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية على اعتبار جرائم الفساد السياسي جرائم ضد البشرية جمعاء وتشكّل انتهاكاً للمعايير القطعية والقانون الدولي،

ونعتزم الى ذلك تشجيع الدول والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية على الاعتراف بأن جرائم الفساد السياسي جرائم ضد الإنسانية،

ونعتزم كذلك تشجيع الدول والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية على تطوير آليات دولية إضافية من أجل اعتقال الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم الفساد السياسي وملاحقتهم ومحاكمتهم وإدانتهم.

الملحق ج

قرارات ومقررات اعتمدها مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

القرار 5/3: تيسير التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات

20- يحثّ الدول الأطراف على إزالة العراقيل أمام استرداد الموجودات، وذلك بالحرص على أن تقوم المؤسسات المالية وكذلك، عند الاقتضاء، الخدمات والمهن غير المالية المعيّنة، باعتماد وتنفيذ معايير فعّالة لكفالة عدم استخدام تلك الكيانات في إخفاء الموجودات المسروقة، ويمكن أن تتضمن تلك المعايير اتخاذ تدابير مثل شروط توخّي الحرص الواجب في التعامل مع الزبائن، وتحديد هوية الموجودات التي يملكها أفراد معهود اليهم، أو كان معهوداً اليهم، بوظائف عمومية بارزة وأفراد أسرهم وشركائهم المقرّبون والتدقيق على نحو أفضل في تلك الموجودات، وجمع وتوفير معلومات عن مالكي الموجودات المنتفعين منها، وبالتحقّق، وفقاً للاتفاقية والقوانين الوطنية، من خلال إجراءات تنظيمية صارمة، من أن تلك الكيانات تتفدّ تلك المقتضيات تنفيذاً كافياً،

23- يحثّ الدول الأعضاء على أن تضمن إمكانية إطلاع وكالات إنفاذ القانون وغيرها من الهيئات ذات الصلة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، وحدات الاستخبارات المالية وإدارات الضرائب، في الولاية القضائية في البلد الأم، على معلومات موثوقة عن الأصحاب الحقيقيين للشركات، بما ييسّر عملية التحقّق وتنفيذ الطلبات،

24- يشجّع الدول الأطراف على التعاون بغية تنفيذ التدابير اللازمة لتمكينها من الحصول على معلومات موثوقة عن الأصحاب الحقيقيين للشركات أو الهياكل الاعتبارية أو غيرها من الآليات القانونية المعقّدة، ومنها هيئات الائتمان والكيانات القابضة، المُستخدمة في ارتكاب جرائم الفساد أو لإخفاء العائدات وإحالتها،

القرار 5/4: متابعة إعلان مراكش حول الوقاية من الفساد

24- يشجّع الدول الأعضاء على الترويج، بموجب المادة 12، الفقرة 2 ج من الاتفاقية، للشفافية في تبادل الأشخاص المعنويين أفضل الممارسات حول تحديد هويّة المالكين الحقيقيين للهياكل الاعتبارية المُستخدمة في ارتكاب جرائم الفساد أو لإخفاء العائدات أو إحالتها

الملحق د

مقالات عن منتدى البرلمانيين وورقة المناقشة

- [المُدعون الفدراليون يراقبون عن كثب الفساد ما وراء البحار](#)، إنسايد كاونسل
- [البرلمانيون: الفساد هو جريمة ضد الإنسانية](#)، الفلبين ستار
- [الفساد السياسي هو "جريمة ضد الإنسانية" على لسان المشرعين](#)، مؤسسة طومسون رويترز
- [منظمة رقابة تقيّم الشفافية في الكونغرس](#)، China.CN.org
- [الفساد السياسي يؤثر على حياة أشخاص حقيقيين](#)، هافنغتون بوست
- [مقاضاة الفساد بصفته جريمة دولية](#)، مدوّنة التحالف من أجل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- [مقاضاة الفساد بصفته جريمة دولية](#)، مدوّنة SERAP
- [مقال يستحقّ القراءة: محاربة الفساد](#)، National Endowment for Democracy
- [كيف يمكننا محاربة الفساد](#)، هافنغتون بوست